مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9589

الثلاثاء، 26 آذار/مارس 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي/السيدة شينو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة جارو- دارنو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): كما قلنا صباح اليوم قبل الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.9588)، أعرب الوفد الفرنسي أمس خلال مناقشة (انظر S/PV.9587) بشأن جلسة مجلس الأمن التي طلبنا عقدها بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا عن معارضته لعقد الجلسة المذكورة، مع أن الرئاسة اليابانية قد وافقت في وقت سابق على عقد الجلسة وحددت موعدا لعقدها. وأصر زملاؤنا الفرنسيون على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن جميع القرارات المتعلقة بعقد الجلسات في القاعة حصرا وأن القرارات الأولية لا يُعتد بها. وفي نهاية المطاف، وبمبادرة من فرنسا، أجري تصويت إجرائي.

وأساسا، حاولت فرنسا، الأعضاء الغربيون الثلاثة الدائمون في المجلس، رفض طلب عضو آخر في المجلس بالدعوة إلى عقد جلسة للمجلس. وقد حددتم مبدئيا بالفعل، سيدي الرئيس، موعد تلك الجلسة مع أنكم لم تجرأوا أو لم تستطيعواتأكيدها في القاعة. وأشير إلى أن جدول الأعمال المقترَح – الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين – لم يكن غريبا على مجلس الأمن، إذ أنها مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. غير أن ما لم يرق لزملائنا الغربيين ليس بند جدول الأعمال، لكنه موضوع الجلسة ذاته. ومع ذلك، أصرت الرئاسة اليابانية، لسبب ما، على إجراء تصويت على بند جدول الأعمال. وسنعيد النظر في هذه المسألة لاحقا بمزيد من التفصيل.

وفي الوقت الراهن، وبالنظر إلى السابقة التي أرستها فرنسا وبغية تجنب سوء الفهم، يلزم ضمان عدم اعتراض أي عضو من أعضاء مجلس الأمن على سير هذه الجلسة. وإذا لم تكن الرئاسة مستعدة لطرح ذلك السؤال مباشرة، كما طلبنا منها مرارا وتكرارا، فإننا نقترح أن يتم ذلك بشكل غير مباشر من خلال التصويت الإجرائي على بند جدول أعمال المجلس. ونطلب إجراء هذا التصويت. ومن الأهمية بمكان تجنب الكيل بمكيالين وسوء الفهم. وبما أننا شهدنا بالأمس ازدواجية في المعايير فيما يتعلق بالجلسة التي طلبت روسيا انعقادها، يجب أن نمنع تكرارها اليوم. ففي نهاية المطاف، وكما أوضح زملاؤنا الفرنسيون أمس، فإن الاتفاقات الأولية – على غرار قرارات رئاسة مجلس الأمن – لا يُعتد بها. وسنواصل القيام بذلك إلى أن نتوصل إلى اتفاق بشأن طريقة عمل عادية لمجلس الأمن.

وعلى نحو منفصل، أود أن أذكّر بأن روسيا طلبت بالأمس في رسالة رسمية أن تعقد الرئاسة اليابانية جلسة قريبا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا. وقد عُممت تلك الرسالة على أعضاء مجلس الأمن. وننتظر ردا رسميا من الرئاسة على النحو المنصوص عليه في المادة 2 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طوال فترة رئاسة اليابان لمجلس الأمن، لطالما كانت نيتنا الدائمة أن نتصرف وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس. وفي هذا السياق ونظرا للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي، أعتزم طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل جدول الأعمال المؤقت على 15 صوتاً مؤيداً. أقر جدول الأعمال المؤقت.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الرئيس

(*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة يقدمها السفير خوسي خافيير دي لا غاسكا، الممثل الدائم لإكوادور، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

وأعطي الكلمة الآن للسفير دي لا غاسكا.

السيد دي لا غاسكا (*تكلم بالإسبانية*): بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن أعمال اللجنة منذ الإحاطة السابقة التي عقدت في 23 آذار/مارس 2023 (انظر S/PV.9293).

يصادف شهر نيسان/أبريل الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار 1540 (2004). اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 1540 (2004) في 28 نيسان/أبريل 2004، وهو قرار تاريخي حدد ولاية تتعلق بعدم الانتشار للمجتمع الدولي وأنشأ اللجنة لرصد تنفيذ الدول الأعضاء لأحكام القرار. وكان إقرار مجلس الأمن بالتهديد الخطير الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين نقطة تحول في استجابة المجتمع الدولي للتصدي لذلك التهديد. وتواصل الدول اتخاذ مبادرات تهدف إلى التنفيذ الكامل للقرار الذي يظل مهمة طويلة الأجل. ولذلك تنظر اللجنة في إمكانية إعداد بيان رئاسي بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار 1540 (2004).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة أنشطتها عملا بالقرار 2663 (2022)، المعتمد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفقا لولايتها، التي مددت حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2032. وقدم استعراض عام 2023 لتنفيذ القرار 1540 (2004) في الرسالة المؤرخة 29 كانون الأول/ديسمبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) (S/2023/1067).

وفي عام 2023، عقدت اللجنة سبع جلسات رسمية وجلسة واحدة غير رسمية. وفي عام 2024، عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات رسمية حتى الآن. وشاركت اللجنة في 33 فعالية للتوعية في عام 2023، مقارنة بـ 29 فعالية في عام 2022. وحضرت اللجنة حتى الآن سبع فعاليات في عام 2024.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقدم أي دولة تقارير وطنية أولى تتضمن معلومات عن التدابير المتخذة للامتثال للالتزامات بموجب القرار 1540 (2004). ولا يزال عدد الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها الأولى 185 دولة، وما زالت هناك ثماني دول لم تقدم تقاريرها الأولى بعد.

وبغية تشجيع الدول الثماني المتبقية على التعجيل بتقديم تقاريرها الأولية عن تنفيذ القرار، وجهت اللجنة في أيار/مايو 2023 رسائل إلى الدول للتأكيد على أن اللجنة تظل على استعداد لتقديم المساعدة بشأن تلك المسألة أو بشأن أي مسألة أخرى تتعلق بتنفيذ القرار 1540 (2004). وشجَّع مجلس الأمن الدول، في قراره 2663 (2022)، على تقديم معلومات إضافية عن تنفيذها للقرار 1540 (2004)، بما في ذلك معلومات تُقدَّم طوعاً عن قوانينها ولوائحها وعن الممارسات الفعالة للدول المتصلة بتنفيذ ذلك القرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدَّمت أربع دول معلومات إضافية إلى اللجنة. وقدمت الدول الأعضاء حتى الآن ما مجموعه 538 تقريرا وطنيا أولا وإضافيا عن الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار 1540 (2004).

وأحد الأنشطة المفيدة في تنفيذ القرار 1540 (2004) هو قيام الدول بوضع خطط عمل وطنية طوعية للتنفيذ، على النحو الذي تشجعه الفقرة 8 من القرار 2663 (2022). ويبلغ الآن عدد الدول التي قدمت هذه الخطط إلى اللجنة منذ عام 2007 حتى الآن 38 دولة، بينما قدمت دولة واحدة خطة عمل وطنية طوعية للتنفيذ منذ آخر تقرير قدم إلى مجلس الأمن.

وإذ تقر اللجنة بأن الدول الأعضاء هي الأقدر على تحديد أكثر الممارسات الوطنية فعالية، فإنها تسلم بالحاجة إلى تعزيز تبادل الخبرات، بما في ذلك من خلال استعراضات الأقران وغيرها من الوسائل لتقييم الممارسات الفعالة وتعزيزها. ومنذ آخر تقرير قدمته اللجنة إلى مجلس الأمن، سجلت خمسة استعراضات جديدة للأقران، بما في ذلك ثلاث جولات متتالية بين بعض الدول. وتتطلع اللجنة إلى الاستماع إلى نتائج المزيد من استعراضات النظراء وستواصل دعم الدول التي ترغب في إجرائها، حسب الاقتضاء.

وفي عام 2023، عينت 23 دولة جهات الاتصال الخاصة بها أو قدَّمت معلومات مستكملة بشأنها. وحتى الآن، قام ما مجموعه 148 دولة عضوا بإبلاغ اللجنة بجهات الاتصال التابعة لها المعنية بالقرار 1540 (2004). ولم تُجرَ أي دورات تدريبية إقليمية لجهات الاتصال منذ 2020، بسبب القيود المتصلة بالجائحة وبظروف أخرى. بيد أن اللجنة تأمل في استئناف هذه الدورات التدريبية هذا العام.

وتضطلع اللجنة بدور مهم في تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004). وذلك بمضاهاة طلبات المساعدة المقدمة من الدول بعروض المساعدة المقدمة من الدولتين أو من المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية. وفي عام 2023، قدمت إلى اللجنة أربعة طلبات بعملية المطابقة مقارنة بكب واحد تلقته في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة في عام 2023 خمسة طلبات للحصول على الدعم في صياغة خطة عمل وطنية طوعية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وطلبا واحدا لصياغة تقرير وطني.

وترد في الصفحة الشبكية للجنة قائمة بالدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تقدم المساعدة المتصلة بالقرار 1540 (2004). واللجنة على استعداد لإدراج برامج جديدة أو معلومات مستكملة بشأن المساعدة المتاحة على موقعها على شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ستواصل اللجنة القيام بزيارات إلى الدول، بناء على دعوتها، لمناقشة التقارير وخطط العمل الوطنية ولتقديم المساعدة في تدابير التنفيذ.

وواصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة في سياق القرار 1540 (2004) وشاركت في المناسبات التي نظمتها مختلف الهيئات الدولية. وشاركت اللجنة عام 2023 في 18 مناسبة نظمتها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وشاركت اللجنة عام 2024 في ثلاث مناسبات حتى الآن.

وستواصل اللجنة استخدام موقعها على شبكة الإنترنت لأغراض التوعية ولتعزيز شفافية الأنشطة التي تضطلع بها. ويجري بانتظام تحميل المعلومات المتعلقة بالمشاركة في مناسبات التوعية، فضلا عن البيانات، بما في ذلك رسائل الفيديو التي يدلي بها الرئيس أو من ينوب عنه، على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت. ومنذ التقرير الأخير، أجري تحديث شامل للموقع على شبكة الإنترنت، مع مراعاة القرار 2663 (2022) على وجه الخصوص الذي اتخذ اعتمد مؤخرا.

أما بالنسبة للمستقبل، فقد أحلت في رسالتي المؤرخة 30 كانون الثاني/يناير الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/115) برنامج عمل اللجنة الواحد والعشرين الذي يغطي الفترة من 1 شباط/فبراير 2024 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2025. ويتضمن البرنامج قائمة شاملة بالأنشطة التي تعتزم اللجنة الاضطلاع بها لتعزيز تنفيذ الدول الأعضاء الكامل لمقضيات القرار 1540 (2004)، والتي تغطي مجالات مثل التوعية التي تقوم بها اللجنة، وآلية المساعدة التي تقدمها اللجنة، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشفافية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت اللجنة في شباط/فبراير 2024 على تعيين خمسة مرشحين في فريق الخبراء لملء خمسة من المناصب الستة التي أصبحت شاغرة خلال الفترة من 19 آذار/مارس إلى 3 تموز/يوليه 2023. وتعيين هؤلاء المرشحين الخمسة سيتيح لفريق الخبراء أن يُزَوَّد بموارد أفضل لمساعدة اللجنة في عملها. وستواصل اللجنة مناقشة مسألة الشاغر المتبقي بروح تعاون.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس باعتزام اللجنة عقد إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية هذا العام، وفقا للفقرة 26 من القرار 2663 (2022)، بشأن حالة تنفيذ القرار 1540 (2004).

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لأعضاء اللجنة على جهودهم دعما لعملنا ولفريق الخبراء والمسؤولين في مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وللموظفين العاملين معي على دعمهم القيم للجنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير دلا غاسكا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دلا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب، بصفتي الوطنية وبالنيابة عن وفد بلدي، عن امتناني للدعم الذي قدمه جميع الأعضاء لإكوادور في دورها بوصفها رئيسة للجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

أود أن أسلط الضوء، من بين أولويات إكوادور لبرنامج العمل هذا، على مدى أهمية أننا اعتمدنا نموذجا جديدا لآلية المساعدة يحسن بعض جوانب النموذج الذي اعتمد في عام 2018 وييسر الحوار مع البلدان التي تحتاج إلى المساعدة والبلدان والمنظمات التي تقدمها. وبالإضافة إلى ذلك، سنواصل تعزيز المناقشات المتعلقة بالأدلة التقنية الطوعية والمواضيع التي يمكن تطويرها من الفقرة 12 من القرار 2663 (2022).

وفيما يتعلق بعملية اختيار المرشحين لفريق الخبراء، أرحب بالمرونة التي أبدتها اليابان في السماح بتعيين خمسة من المرشحين الستة. وأدعو جميع الأعضاء إلى الحفاظ على موقف بناء يمكننا من اختيار مرشح من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العملية الثانية المخطط لها هذا العام.

وفيما يتعلق بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1540 (2004)، قدم الرئيس مبادرة الجمع بين التاريخ وعقد جلسة الإحاطة التي صدر بها تكليف بموجب القرار 2663 (2022). فقبل عشرين عاما، بعث مجلس الأمن برسالة قوية، وهو يعمل بتوافق الآراء وبالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره، عملا بالمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، عن التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات غير تابعة للدول. ولا يزال ذلك التهديد قائما، ولهذا السبب من المثير للصدمة البالغة أن اجتماعا كان سيذكر بالخطوة الهامة التي اتخذها المجتمع الدولي في نيسان/أبريل 2004 في الوقت المناسب قد تعين تأجيله حتى تشرين الأول/أكتوبر بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء.

إن أعمال الجهات غير التابعة للدول، بما في ذلك الجهات ذات الأهداف الإرهابية، تتطلب ردا عالميا، ولتحقيق تلك الغاية لدى المجلس أدوات مثل لجنة القرار 1540، ولهذا السبب يجب إعلاء صوتها في إطار ولايتها في كل فرصة سانحة. وفي السنوات ال 20 الماضية، عززت الآليات التي بنيت على أساس القرار 1540 (2004) ولجنته. ولذلك يجب علينا أن نواصل المساعدة على تحسين قدرتنا الجماعية على مواجهة الجهات غير التابعة للدول ووضع تدابير فعالة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيدة تشاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السفير دلا غاسكا، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) والممثل الدائم لإكوادور، على إحاطته.

إن القرار 1540 (2004) ركيزة أساسية للهيكل الدولي لعدم الانتشار. وللأسف، تأثرت لجنته بانعدام واضح للثقة بين أعضائها، مما يقوض فعاليتها وقدرتها على تنفيذ ولايتها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة أمثلة في ذلك الصدد.

أولا، إن اللجنة مسؤولة عن تنفيذ القرار 1540 (2004)، ولكن من المؤسف أنها لم تتمكن بعد من اتخاذ قرار بشأن الموضوع الذي يتعين متابعته بموجب الفقرة 12 من القرار 2663 (2022)، بعد 15 شهرا من اتخاذ القرار. وعلى الرغم من أن رئيس اللجنة ومنسق الفريق العامل المعني بالرصد والتنفيذ الوطني قد قدما عدة مقترحات، فإن إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء واجهت معارضة أحد الأعضاء الدائمين. وتكرر سويسرا مرونتها فيما يتعلق بالموضوع الذي سيتم اختياره وتحث اللجنة على اختيار موضوع يعالج أوجه القصور التي تم تحديدها خلال الاستعراض الشامل لعام 2022. وندعو جميع الأعضاء إلى العمل بشكل بناء وإبداء مرونة بغية إعطاء اللجنة فرصة لتنفيذ ولايتها.

ثانيا، نرحب بكون أن اللجنة تمكنت من ملء الشواغر في فريق الخبراء. كما نشكر أعضاء فريق الخبراء الثلاثة الذين واصلوا التزامهم

خلال هذه الفترة الصعبة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن عملية اختيار الخبراء استغرقت أكثر من عام. ومن المهم أيضا التشديد على أن القواعد التي اشترك أعضاء اللجنة في وضعها في بداية العملية لم تتبع. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من الأعضاء المنتخبين، فإن المرشحين من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن يعاملون معاملة مختلفة عن المرشحين من البلدان الأخرى. وندعو الأعضاء الدائمين إلى احترام حقوق الأعضاء المنتخبين احتراما كاملا في التمثيل المتساوي والامتناع عن اعتبار ترشيح خبرائهم أمرا مفروغا منه.

ثالثا، إن التعاون والمساعدة هما القوتان الدافعتان وراء تنفيذ هذا القرار. ويمكن للجنة وفريق الخبراء التابع لها أن يضطلعا بدور مركزي في التوفيق بين العرض والطلب على المساعدة. ونرحب بمبادرة استعراض طرائق المساعدة والمشاريع المتعاقبة التي وضعها فريق الخبراء. وترى سويسرا أن الصيغة المقترحة الآن متوازنة وستكفل أن تلقى طلبات المساعدة كل الاهتمام الذي تستحقه. بيد أنه بسبب معارضة أحد الأعضاء الدائمين، لم تتمكن اللجنة من الاتفاق لأكثر من عام. وترى سويسرا أنه ينبغي أن يكون من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بسرعة، بالنظر إلى أن الأمر لا يتعلق بوضع إجراء جديد نهائيا بل بمعالجة أوجه القصور المحددة، مع التسليم بالحاجة إلى تكييف الإجراءات على أساس منتظم.

وينبغي أن تكون الذكرى السنوية العشرون للقرار 1540 (2004) مناسبة مواتية للاحتفال بإنجازاته والتفكير في التحديات التي تنتظرنا. وإذ نرحب باقتراح التفاوض على بيان رئاسي، فإننا نأسف مع ذلك لأن اللجنة لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد إحاطة علنية كانت ستعطي قرارنا الرؤية المطلوبة، على الرغم من من صدور تكليف بها بموجب القرار 2663 (2022). وإذا أريد استعادة فعالية اللجنة، فقد آن الأوان لإعادة إرساء حد أدنى من الثقة بين أعضائها وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية المساعدة على إعادة بناء تلك الثقة. وفي ذلك السياق، يتيح ميثاق المستقبل فرصة ممتازة لإعادة بناء أساس عام للتصدي المشترك للتهديد الذي تشكله حيازة الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية والاتجار بها من قبل جهات غير تابعة للدول. ويجب علينا أن نتحمل تلك المسؤولية جماعيا.

السيد غينغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، السفير دلا غاسكا، على إحاطته.

لقد اضطلعت اللجنة خلال العام الماضي، بقيادة السفير دلا غاسكا، بعملها بنشاط، وعززت اتصالاتها مع الأطراف ويسرت تعيين مرشحين لفريق الخبراء وبذلت جهودا وإسهامات هامة نحو تنفيذ القرار 1540 (2004) والتعاون الدولي بشأن عدم الانتشار، وتعرب الصين عن تقديرها عليها جميعا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1540 (2004). والقرار 1540 (2004)، باعتباره أول قرار للمجلس مكرس لمسألة عدم الانتشار، يكتسي أهمية بارزة في منع حيازة الأطراف من غير الدول للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويشكل دعامة هامة في الجهود الدولية لعدم الانتشار. وخلال العقدين الماضيين، استمر اتساع نطاق توافق الآراء الدولي بشأن عدم الانتشار، بفضل الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي، وجرى باستمرار تحسين قدرات جميع البلدان على عدم الانتشار، وزاد تحسين النظام الدولي لعدم الانتشار، وتطور التعاون والتبادلات بشكل متزايد.

وفي الوقت نفسه، في ظل تدهور البيئة الأمنية الاستراتيجية الدولية، واشتداد النزاعات الجغرافية السياسية، وتواتر مشاكل بؤر التوتر الإقليمية، استمر التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل للسلام والأمن الدوليين في الازدياد. وكثرت الهجمات الإرهابية منذ فترة في جميع أنحاء العالم، مما وجه ضربة خطيرة للسلام والاستقرار في البلدان والمناطق المعنية. فقد أسفر الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع في منطقة موسكو في روسيا قبل بضعة أيام عن خسائر فادحة. وكان المشهد في موقع الهجوم مروعا. وتبين هذه الوقائع الدامية أن تهديد الإرهاب لا يزال خطيرا. وخطر اقتراف الشر وارتكاب الجرائم على أيدي الإرهابيين أبعد ما يكون عن الزوال. والعواقب المترتبة على وقوع أسلحة

الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين لا يمكن تصورها. ولا يزال الطريق الذي يتعين قطعه طويلا والعمل الذي يتعين القيام به كثيرا لمكافحة الإرهاب ومنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم فرصة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1540 (2004) لتقييم الدروس المستفادة، وتعزيز التبادل والتعاون، والتشجيع على إحراز تقدم جديد في الجهود الدولية لعدم الانتشار. وفي هذ الصدد، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

أولاً، ينبغي بذل جهود لتعزيز النظام الدولي القائم لعدم الانتشار. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تعزيز عالمية وسلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأن يكفل تنفيذ المعاهدات المذكورة أعلاه، وقرار مجلس الأمن 1540 (2004) بطريقة شاملة وفعالة ومتوازنة. وينبغي للجنة القرار 1540 أن تواصل أداء دورها بفعالية في ضوء الحالات الجديدة والتحديات الجديدة.

وثانياً، ينبغي تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء. وتتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن عدم الانتشار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جميع البلدان دعما كاملا في صياغة سياسات عدم الانتشار وفقا لظروفها الوطنية وأن يشجعها على مواصلة تعزيز بناء القدرات في ميداني عدم الانتشار وإنفاذ القانون. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات الواقعية لمختلف البلدان، من أجل تقديم مساعدة تعاونية دولية محددة الأهداف بقدر أكبر، مما يساعدها على التصدي لما فيها من أوجه قصور في ميدان عدم الانتشار والتعويض عنها.

وثالثاً، ينبغي بذل جهود لحماية الحق في الاستخدامات السلمية على نحو ملائم وفعال. ويعد استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية وما يتصل بذلك من تعاون دولي من الحقوق غير قابلة للتصرف لجميع البلدان، والتي أرستها معاهدة عدم الانتشار وغيرها من المعاهدات الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي، في سعيه إلى تحقيق أهداف عدم الانتشار، أن يعمل على إزالة القيود المفروضة على الاستخدامات السلمية من جانب البلدان النامية، وتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية، ورفض المعايير المزدوجة والترتيبات التمييزية في ميدان عدم الانتشار، وتعزيز الآلية المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات، من أجل المضي في اتجاه أكثر عدلا وشمولا وغير تمييزي.

ورابعاً، ينبغي إيلاء اهتمام وثيق للمخاطر والتحديات المحتملة المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا الناشئة. فالتطور الهائل للذكاء الاصطناعي سيفٌ ذو حدين، يفتح آفاقا جديدة للإنتاج البشري والحياة، ولكنه يجلب أيضا تحديات جديدة لبقاء الإنسان وأمنه. ويمكن أن تشكل حيازة جهات من غير الدول الذكاء الاصطناعي وأسلحة الدمار الشامل خطر انتشار شديدا وقد تترتب عليها عواقب وخيمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل بقاء تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحت السيطرة البشرية. وينبغي بذل جهود لتعزيز الأنظمة الحكومية والتعاون الدولي والحوكمة العالمية، من أجل منع مخاطر إساءة استخدام الجهات من غير الدول التكنولوجيات الناشئة للاضطلاع بأنشطة الانتشار والقضاء على هذه المخاطر بفعالية.

ولجهات الاتصال المعنية بالقرار 1540 (2004) وظيفة مزدوجة تتمثل في الاتصال والتنسيق على الصعيد الداخلي والتعاون على الصعيد الخارجي، وبالتالي تسهم إسهاما كبيرا في التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004). وفي حزيران/يونيه، وفقا للممارسة المتبعة، ستقوم الصين بتنظيم وتنفيذ دورة تدريبية أخرى لجهات الاتصال الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع لجنة القرار 1540 ومكتب شؤون نزع السلاح، بغية تيسير تشاطر السياسات وأفضل الممارسات في مجالات التشريع وإنفاذ القانون، والرقابة على الصادرات ومكافحة الاتجار غير المشروع. ويحدونا الأمل في أن يكون ذلك الحدث منبرا جديدا لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمشاركة في تبادل الآراء والتعلم المتبادل وتعميق التعاون بشأن مسائل عدم الانتشار.

وتعارض الصين بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. وما انفكت الصين تفي بالتزاماتها الدولية المتعلقة بعدم الانتشار بصرامة، وتشجع التسوية السياسية لمسائل عدم الانتشار الساخنة، وتنفذ القرار 1540 (2004) بإخلاص، وتشارك بنشاط في التعاون الدولي بشأن هذه المسألة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لمواصلة بذل جهود إيجابية في سبيل تعزيز الحظر الكامل لأسلحة الدمار الشامل وتدميرها، من أجل تحقيق الأمن العالمي والمشترك للجميع.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناني للسفير دي لا غاسكا على إحاطته وقيادته الممتازة في النهوض بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

إن هذا العام يصادف المعلم البارز المتمثل في مرور عشرين عاما على اتخاذ القرار 1540 (2004) بتوافق الآراء، وهو قرار لا يزال ركيزة أساسية في هيكل عدم الانتشار لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير بالفعل، فلا تزال الولاية والالتزامات التي حددها القرار 1540 (2004) أكثر أهمية من أي وقت مضى وتستحق اهتماما وجهدا مستمرين.

فإمكانية حيازة الإرهابيين أو غيرهم من الجهات من غير الدول واستخدامها لأسلحة الدمار الشامل لا تزال من أكبر التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. والهجوم الشنيع الأخير الذي وقع في موسكو يمثل جرس إنذار آخر فيما يخص هذه التهديدات. ولا تزال التهديدات الناجمة عن حصول الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل قائمة فحسب، بل إنها تستمر أيضا في التطور، حيث يزداد احتمال استغلال هذه الجهات للتكنولوجيا السريعة التطور، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، كعوامل تمكين محتملة.

وتعد مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل مهمة جماعية طويلة الأجل تتطلب جهودا متواصلة للتوعية ومشاركة نشطة من جميع الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، تود جمهورية كوريا أن تؤكد من جديد التزامنا الكامل بتنفيذ القرار 1540 (2004) وبالعمل المهم الذي تقوم به لجنة القرار 1540 برئاسة إكوادور، لا سيما في دعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها.

وعلى هذا المنوال، نرحب باعتماد برنامج العمل الحادي والعشرين للجنة القرار 1540 والقائمة الشاملة للأنشطة المقررة. ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل لاعتزام اللجنة عقد إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية هذا العام، وفقا للفقرة 26 من القرار 2663 (2022) بشأن حالة تنفيذ القرار 1540 (2004).

وواصلت كوريا، من خلال مساهماتها المالية، دعم أنشطة لجنة القرار 1540 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها. وسنواصل العمل على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين، مثل مكتب شؤون نزع السلاح والمنظمات الإقليمية، لتقديم المساعدة اللازمة والقيام بأنشطة توعية لتنفيذ القرار 1540 (2004).

وأخيراً، فإن فريق الخبراء أداة حيوية متاحة لنا في تيسير تنفيذ جميع الدول للقرار 1540 (2004) على نحو فعال. ونقدر تقديرا كبيرا الدور الحيوي الذي يؤديه فريق الخبراء بإتاحة خبرته للجنة. وفي ضوء روح القرار 2663 (2022) الذي اتخذ بالإجماع، والذي جدد ولاية كل من لجنة القرار 1540 وفريق الخبراء التابع لها حتى عام 2032، ينبغي لجميع أعضاء المجلس ألا يحاولوا تقويض العملية ذات الصلة أو عرقلتها. بل يجب أن نكفل بشكل معقول أن يؤدي فريق الخبراء مهامه على نحو كامل وتزويده بموارد أفضل ليتمكن من الاضطلاع بدوره في تقديم المساعدة. وفي هذا الصدد، ترحب كوريا بموافقة اللجنة مؤخراً على تعيين خمسة مرشحين في فريق الخبراء، وتدعو جميع أعضاء المجلس إلى التعاون من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الشواغر المتبقية في أقرب وقت ممكن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد خوسيه خافيير دي لا غاسكا، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) والممثل الدائم لإكوادور، على تقريره الشامل عن عمل هذه الهيئة الفرعية التابعة للمجلس خلال العام الماضي وعن

خططها للمستقبل القريب. ونؤيد جهود إكوادور بوصفها رئيسة اللجنة الرامية إلى ضمان تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه في اللجنة في كانون الثاني/يناير بحلول نهاية هذا العام.

احتفظ القرار 1540 (2004) بأهميته، بعد مرور عقدين من الزمن على اتخاذه، بوصفه وثيقة دولية عالمية تهدف إلى إقامة التعاون بين الدول ومساعدتها فيما يتعلق بمسائل عدم الانتشار، وعلى وجه التحديد اعتماد تدابير فعالة على الصعيد الوطني لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة في أيدي جهات من غير الدول. ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على الأهمية القصوى لذلك الهدف، بما في ذلك على خلفية التهديد الذي لا يزال يمثله الإرهاب والذي وقع بلدي ضحية له مؤخراً. إن الاتحاد الروسي ملتزم التزاماً لا يتزعزع بمقاصد ومبادئ القرار 1540 (2004) وأهدافه. وقد كنا من بين المبادرين بالقرار، وشاركنا بنشاط في وضع أحكامه الرئيسية. ونرحب بأنه لم يفقد قدرته على توحيدنا حتى في البيئة الدولية المعقدة الحالية.

يتوخى القرار 1540 (2004) عدداً من الالتزامات الجدية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء. ومن الضروري وضع تشريعات وطنية وتدابير إنفاذ لضمان تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن أولوية لجنة القرار 1540 ينبغي أن تكون ضمان أن ينظر المجتمع الدولي بأسره إلى القرار نظرة إيجابية. لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا لم تُستخدم أحكامه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإذا لم تصبح اللجنة نفسها أداة لهذا التدخل من خلال منحها وظائف الرقابة والإشراف.

ومن المهم أيضاً مواصلة دعم روح التعاون والتوفيق بين الآراء، المتأصلة في لجنة القرار 1540، بغية ضمان وفائها بمهامها الرئيسية – وهي رصد تنفيذ القرار وتنسيق الجهود العالمية الرامية لتقديم المساعدة التقنية للدول بناء على طلبها. وما زلنا نشدد على أن نهج اللجنة، في هذه المسألة أو غيرها، ينبغي أن يكون حصيفاً ولا ينطوي على أي تلميح للضغط. وليس للجنة سلطة فرض أي شيء بالقوة. ويتعين على اللجنة أن تتقيد في عملياتها تقيداً صارماً بولايتها التي يحدد نطاقها بوضوح في القرار 1540 (2004) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ضرورة التقيد الصارم بولاية اللجنة، ينبغي أن يواصل عمل اللجنة التركيز على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي مسائل خلافية. ومن غير المقبول أن تُفرض على هذه الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن أي جداول أعمال أو مصالح ضيقة التركيز لا علاقة لها بالهدف العام لعدم الانتشار. ولا يُسمح بإدراج مواضيع تتجاوز نطاق القرار 1540 (2004)، مثل مكافحة الإرهاب أو التهديدات والتحديات الجديدة أو مسألة الجزاءات. ومن المهم أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن فريق الخبراء التابع للجنة مسؤول مسؤولية صارمة أمامها ولا يمكن أن يعمل إلا وفقاً لتعليماتها.

ولطالما بقي الاتحاد الروسي منفتحاً على التعاون البناء من خلال اللجنة بغية ضمان تحقيق الأهداف الحاسمة الموكلة إليها على نحو يراعي مصالح أعضائها وجميع الدول الأخرى على حد سواء. ونعتقد أن هذا هو السبيل لضمان نجاح جهودنا المشتركة والحفاظ على التزام المجتمع الدولي بتنفيذ القرار 1540 (2004).

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة أن تشكر رئيس اللجنة، السفير دي لا غاسكا ممثل إكوادور، على تقريره عن حالة أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004). ونود أن نضيف إلى التسلسل الزمني للأحداث الذي قدمه للتو.

ليس من المفارقات الهيّنة أنّ قبول القائمة الكاملة للمرشحين الستة البدلاء في فريق الخبراء قد أوقف في العام الماضي بسبب اعتراض أحد أعضاء مجلس الأمن على جنسية أحد الخبراء المرشحين. حدث ذلك بعد فترة وجيزة من فشل اللجنة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تذييل لمشروع القرار 2663 (2022) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي كان من شأنه أن يوضح أدوار فريق الخبراء ومسؤولياته. وقد وجه رفض اللجنة للتذييل وعرقلتها لقائمة المرشحين ضربة لفريق الخبراء ولقدرة اللجنة على القيام بعملها. ومن

حسن حظنا أن البلد الذي استُهدف خبيره كان على استعداد لسحب ترشيح ذلك الشخص في وقت سابق من هذا الشهر حتى يتسنى تعيين الخبراء الخمسة المتبقين. ونحن مدينون لممثلي هذا البلد بالامتنان.

إن عواقب التباطؤ في عمل اللجنة، من 27 اجتماعاً في عام 2022 إلى سبعة اجتماعات فقط في عام 2023 أثناء المناقشات حول قائمة الخبراء، تتعارض مع الدعوات التي وجهتها عشرات الدول في حزيران/يونيه 2022 لزيادة عمل اللجنة لا تقليصه. والإحصاءات المتعلقة ببطء وتيرة أنشطة التوعية – بعقد 22 فعالية في عام 2023، مقابل 32 في عام 2022 – لا تحكي إلا نصف القصة. ففي عام 2022، ربما كان من الممكن أن يحضر الخبراء فعاليات إضافية لو تمكنت اللجنة من الحصول على توافق في الآراء بشأن الردود الإيجابية على جميع الدعوات الواردة بدلاً من أن تكون هذه الردود على جزء منها فقط. وقد تضررت قدرة اللجنة بدرجة أكبر على قبول الدعوات في عام 2023، وذلك بسبب نقص الخبراء المتاحين.

ولم تستغل عشرات الفرص للتوعية، ولم تتعاف سمعة اللجنة. كما أن الدول والمنظمات الدولية باتت أقل اهتماماً بطلب الدعم من اللجنة، نظراً لتزايد احتمالية رفض طلباتها. وينبغي الإشادة بالرئيس لاستئنافه مؤخراً أعمال اللجنة واستئنافه الجهود الرامية إلى تنفيذ الأنشطة عملاً بالقرار 2663 (2022). لكن العرقلة مستمرة. فعلى سبيل المثال، توجّه الفقرة 12 من منطوق القرار 2663 (2022) اللجنة إلى أن تظل منتبهة إلى "تدابير الإنفاذ؛ وتدابير تمويل الانتشار النووي؛ والضوابط الوطنية المفروضة على التصدير والشحن العابر" ووسائل الإيصال، من بين مواضيع أخرى. وعندما طلب رئيس اللجنة من أعضائها في وقت سابق من هذا الشهر أن يقترحوا ما ينبغي مناقشته منها، كان لديهم أفكار مختلفة ولكنها صالحة بنفس القدر. غير أن نفس عضو اللجنة المسؤول عن توقف تغطية الخبراء أصر على أنه لا يمكن النظر في أي من الخيارات لأن اللجنة ليست مكلفة بتفضيل النظر في أي مسألة على حساب أخرى. وهذا ادّعاء غريب، بالنظر إلى أن الفقرة 12 من القرار 2663 (2022) نفسها تفعل ذلك بالضبط.

والأغرب من ذلك أن عضو اللجنة نفسه قد رفض مؤخراً السماح للجنة بإحياء الذكرى السنوية العشرين للقرار في اجتماع مقبل للجنة الدول المكلفة بموجب القرار 2663 (2022)، لأن القرار لا يتضمن صياغة صريحة تنص على الاحتفال بالذكرى السنوية. وبالتأكيد لم يكن هذا هو الرأي الذي أجمعت عليه اللجنة في عام 2014. فما الذي تغير؟ إن القرار 1540 (2004) يتعلق بالتهديدات الحقيقية من جانب الجهات من غير الدول فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل. ولهذه التهديدات عواقب حقيقية على الدول التي طالما سعت إلى الحصول على مشورة اللجنة. وفي كل مرة يتعرض فيها عمل اللجنة للعرقلة، يتضاءل التقدم في معالجة تلك التهديدات بشكل جوهري. وتدعو الولايات المتحدة مرة أخرى إلى وضع حد لعرقلة عمل اللجنة والعودة إلى المهمة الحيوية الماثلة أمامنا. يوفر القرار 1540 (2004) فرصة نادرة لنا للعمل معاً بوصفنا مجتمعاً عالمياً ذا هدف مشترك بشأن مسألة حيوية تؤثر علينا جميعاً. وينبغي لنا، كما يحثنا القرار، أن "نبقي المسألة قيد نظرنا".

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السفير دي لا غاسكا على إحاطته وعلى قيادته للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). وأود أيضا أن أشيد بالعمل المتفاني والمهني الذي يؤديه فريق الخبراء التابع للجنة. لقد كانت خبرتهم ومعرفتهم مفيدة في عمل اللجنة. ونعرب عن تقديرنا أيضا للدعم القيم المقدَّم من مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

على مدى العقدين الماضيين، كان القرار 1540 (2004) أداة فعالة لتعزيز الجهود الرامية إلى منع حيازة الجهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل وتطويرها واستخدامها. وتعرب سلوفينيا عن تقديرها للإسهامات القيمة لأعضاء اللجنة من أجل المضي قدما في تنفيذ أحكام القرار. وتمثل الذكرى السنوية العشرون فرصة سانحة لتقييم الإنجازات السابقة والتطلع إلى المستقبل.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ما يلي:

أولا، كما ذكرت الرئيسة، قدمت 185 دولة عضوا تقاريرها الوطنية الأولى، وقدم العديد منها عمليات المتابعة لديها. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم التقارير الوطنية الأولية والقيام بمزيد من عمليات المتابعة. وينبغي أن تواصل اللجنة تنسيق المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء المحتاجة إليها. ويشكل استمرار الزيارات القُطرية والمشاركة النشطة لفريق الخبراء في الأحداث المتصلة بعدم الانتشار أمران حاسمان في هذا الصدد. ونرحب أيضا بمواصلة اللجنة مشاركتها في تعزيز قدرة نقاط الاتصال الوطنية فيما يتعلق بالقرار 1540 (2004)، وفقا للقرار 2325 (2016).

ثانيا، نتطلع إلى تنفيذ برنامج عمل اللجنة الحادي والعشرين، ولا سيما جلسة الإحاطة المفتوحة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وستكون فرصة ممتازة لتعزيز أهمية القرار 1540 (2004). وستكون أيضا مناسبة للاستماع إلى مقترحات وآراء الدول الأعضاء الأخرى بشأن كيفية التصدي بفعالية للتهديدات التي يطرحها حصول الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، وإدراجها، إن أمكن، في أعمال اللجنة مستقبلا.

ثالثا، نرحب بالاتفاق الأخير على تعيين خمسة خبراء جدد في فريق الخبراء. ولا بد من إيجاد حل لمسألة آخر وظيفة شاغرة متبقية على وجه السرعة.

ويجب مراعاة أهمية التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة عند التصدي لخطر الانتشار الذي تشكله الجهات من غير الدول. ويُضاف تطورها السريع، بما في ذلك في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى الخطر البالغ المتمثل في التمكن من تحويل وجهة أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات من غير الدول. ولا توجد حاجة للتذكير مجددا بمدى خطورة ذلك. وعليه، ينبغي أن تولي الدول الأعضاء اهتماما خاصا لهذه المسائل عند اعتماد التشريعات وتقديم التقارير.

أخيرا، تؤكد سلوفينيا من جديد دعمها الثابت لأهداف القرار وتظل ملتزمة بالإسهام الفعال في نجاح عمل اللجنة.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة. وأود أيضا أن أشكر السفير دي لا غاسكا، ممثل إكوادور ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، على إحاطته الثاقبة وعلى قيادته الجديرة بالثناء لأعمال اللجنة خلال العام الماضي.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية العشرين للقرار 1540 (2004)، نقدّر أهمية هذا القرار التاريخي في التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل وأهميته المستمرة في صون السلام والأمن الدوليين. وتقر سيراليون بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004)، معترفة بأنه التزام طويل الأجل يتطلب تعاونا ودعما مستمرين. ونقر كذلك بالتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في التنفيذ الكامل للقرار، بما في ذلك القيود المفروضة على الموارد والخبرة التقنية. ولذلك، نشيد بالدور الحيوي للجنة في تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء وتنمية القدرات للتصدي لتلك التحديات. ونقدر كذلك جهود اللجنة للربط بين طلبات المساعدة وعروض الدعم، ونسلم بأهمية استمرار التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في سياق القرار. ونشير إلى أهمية تشجيع بقية الدول الأعضاء على الإسراع بتقديم التقارير الأولية لتعزيز الشفافية والمساءلة في عملية التنفيذ. ولذلك، نشجع الدول الثماني المتبقية على الإسراع في تقديم تقاريرها الأولية في هذا الصدد.

إن وضع الدول الأعضاء خطط عمل وطنية طوعية لتنفيذ القرار، على النحو الذي شجع عليه القرار 2663 (2022)، خطوة إيجابية نحو تعزيز القدرات الوطنية في جهود عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة أفضل الممارسات من خلال استعراضات الأقران أمر أساسي لتعزيز فعالية تنفيذ القرار 1540 (2004). ولذلك، نؤيد تلك المبادرات ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة مشاركتها في تلك الأنشطة لتعزيز الامتثال للقرار. ونتطلع إلى جلسات الإحاطة المفتوحة المقبلة بشأن حالة تنفيذ القرار ونقف على أهبة الاستعداد للمشاركة بهمة لأنها توفر فرصة قيمة للدول الأعضاء والمنظمات المعنية لتبادل الآراء والخبرات بشأن هذه المسألة الحاسمة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ترحب سيراليون ببرنامج عمل اللجنة الحادي والعشرين الذي يحدد

الأنشطة المقررة لدعم تنفيذ جميع الدول الأعضاء للقرار تنفيذا كاملا. ونؤيد تعيين مرشحين لعضوية فريق الخبراء من أجل تعزيز قدرة اللجنة في هذا الصدد. ونتطلع إلى الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار وإمكانية اعتماد البيان الرئاسي بشأن الذكرى السنوية العشرين للقرار.

وفي الختام، تؤكد سيراليون من جديد التزامها بدعم ولاية عدم الانتشار المحددة في القرار 1540 (2004) وتتعهد بمواصلة العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وصون السلام والأمن العالميين. وتعرب سيراليون عن امتنانها لأعضاء اللجنة وفريق الخبراء ومسؤولي مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وموظفيهم على تفانيهم ودعمهم في المضي قدما بأهداف القرار 1540 (2004).

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر أيضا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، السفير دي لا غاسكا، على كل جهوده الدؤوبة وقيادته في توجيه أعمال اللجنة. كما نقدر تقديرا عميقا عمل الخبراء الذين واصلوا الاضطلاع بولايتهم بتفان ومهنية على الرغم من العوائق اللوجستية.

لقد كان اتخاذ القرار 1540 (2004) بالإجماع قبل عشرين عاما لحظة محورية للجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار. وأظهر قدرة المجلس على التكاتف لمنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى الجهات من غير الدول، ولا سيما لأغراض إرهابية. ونص القرار على أن تعتمد جميع الدول الأعضاء وتنفذ القوانين والتدابير المناسبة لمنع الجهات من غير الدول من تطوير أسلحة الدمار الشامل وحيازتها وتصنيعها وامتلاكها ونقلها وتحويلها. إنه صك دولي تاريخي. وهو ملزم قانونا لجميع الدول الأعضاء.

وكما يتضح من التحقيقات المتعددة التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك التقرير الأخير لفريق التحقيق وتحديد الهوية، فإن خطر حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل ونشرها لا يزال حقيقيا. ويجب أن نكفل بشكل جماعي أن تملك جميع الدول القدرة على التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004) وأن تبذل قصارى جهدها لتنفيذه. وتضطلع لجنة القرار 1540 بدور حاسم في رصد التنفيذ وتقديم المساعدة ودعم التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك من خلال أنشطة التوعية. وجدد القرار 2663 (2022) ولاية اللجنة لمدة 10 سنوات أخرى. ونشيد بالتشديد على المشاركة المجدية للمرأة لزيادة تعزيز عملها.

ومالطة، بوصفها نائبا لرئيس اللجنة، ملتزمة التزاما كاملا بدعم عملها والمشاركة البناءة مع جميع الأطراف. وبوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإننا في طليعة جهود عدم الانتشار، بما في ذلك من خلال تنفيذ أحكام القرار 1540 (2004). وفي ذلك الصدد، نذكر ببرنامج الاتحاد الأوروبي لمراقبة صادرات المواد المزدوجة الاستخدام فيما بين الشركاء، الذي يهدف إلى دعم الدول في التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

وقد أبرز الاستعراض السنوي الشامل لعام 2023 (S/2023/1067) أن اللجنة ستواصل التنسيق والتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وستواصل تنظيم أحداث التوعية والمشاركة فيها. إن هذه الأحداث جانب رئيسي من جوانب تنفيذ القرار 2663 (2022)، ونأسف بشدة لأن مشاركة فريق الخبراء في هذه الأنشطة قد عرقلت لعدة أشهر في عام 2023 وفي بداية عام 2024.

ونرحب بتعيين خمسة من الخبراء الستة المتبقين مؤخرا، وهو تطور إيجابي سيمكن اللجنة من العمل بكامل طاقتها. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مع القلق العراقيل المتكررة أمام المقترحات التوفيقية المتعددة التي كان من شأنها أن تمكن من تعيين جميع الخبراء الستة بدون تأخير. علاوة على ذلك، وكما هو موضح في رسالة مجموعة الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن المؤرخة كانون الأول/ديسمبر 2023، نشدد على أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي اختلاف في معاملة مرشحي مجموعة الأعضاء العشرة المنتخبين مقارنة

بمعاملة الأعضاء الخمسة الدائمين. ويسر مالطة اعتماد برنامج العمل لعام 2024، ونشكر المملكة المتحدة على جهودها بوصفها القائمة على الصياغة. ونشدد على أهمية كفالة تنفيذه على نحو كامل، بما في ذلك من خلال دعم الأفرقة العاملة غير الرسمية.

وختاما، نؤكد من جديد التزامنا بدعم التنفيذ الكامل للقرارين 1540 (2004) و 2263 (2022). ونرحب أيضا باقتراح إصدار بيان رئاسي للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1540 (2004) ونقف على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة في النص.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في شكر إكوادور على قيادتها الملتزمة والاستباقية للجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). ونشيد بالسفير دي لا غاسكا وفريقه على الإحاطة التي قدموها اليوم وعلى جهودهم لتنشيط اللجنة على الرغم من الديناميات الصعبة، بما في ذلك الديناميات التي حددها ممثل الولايات المتحدة بوضوح تام اليوم. كما أعرب عن امتناني لفريق الخبراء التابع للجنة على دعمه لأنشطة اللجنة. ونتطلع إلى إضافة خبراء جدد يمكنهم ضخ المعرفة والخبرة التقنيتين الجديدتين الحيويتين لاستمرار دعم اللجنة الفعال للدول الأعضاء.

وكما ذكر زملاء شتى اليوم، سنحتفل في نيسان/أبريل بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1540 (2004) – وهو قرار هام حدد ولاية عدم الانتشار للمجتمع الدولي وأنشأ لجنة لرصد تنفيذ الدول الأعضاء لأحكامه. نحن ممتنون لجهود الدول الأعضاء والمنظمات التي دعمت السعي إلى تنفيذ القرار منذ اتخاذه في عام 2004. وعلى الرغم من مرور عقدين على اتخاذه، لا يزال القرار 1540 (2004) حيوي الأهمية اليوم. لقد تطور التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، وبدأت تظهر تحديات جديدة. وإزاء تلك الخلفية، يظل القرار 1540 (2004) دعامة أساسية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، المصمم لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية ووسائل إيصالها على يد جهات من غير الدول. ولا يزال التنفيذ الكامل للقرار مهمة طويلة الأجل يمكننا تحقيقها بسرعة أكبر من خلال العمل الجماعي. لذلك ندعو جميع الدول إلى تنفيذ التزاماتها بموجب القرار 1540(2004).

وفي الوقت الذي تسعى فيه اللجنة وفريق الخبراء التابع لها إلى المضي قدما بمخرجات القرار 2663 (2022)، تقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الخبرة القانونية والتنظيمية، فضلا عن الدعم الأوسع نطاقا، للدول التي تتطلع إلى الوفاء بالتزاماتها وتعزيز أطرها التنظيمية الوطنية، بما في ذلك قدرتها على تنفيذ القوانين واللوائح التي تحكم الأنشطة الكيميائية والنووية والبيولوجية.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر إكوادور على عملها الدؤوب في رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

إن القرار 1540 (2004) جزء أساسي من هيكلنا لعدم الانتشار. ولا يبرح بالغ الأهمية لدرء خطر حصول جهات من غير الدول على الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية أو النووية ووسائل إيصالها. إن التقرير الأخير لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي نسب هجوما كيميائيا في مارع في عام 2015 إلى تنظيم داعش، هو تذكير بحقيقة هذا التهديد. ولذلك، من المهم مواصلة دعم الدول في جهودها لتنفيذ القرار 1540 (2004). لقد اضطلعت اللجنة بعمل هام، ينبغي مواصلته، لتحسين آليات تقديم المساعدة. وينبغي أيضا تشجيع الدول على إعداد وتحديث تقاريرها وخطط عملها الوطنية لتنفيذ القرار.

ويجب علينا كذلك أن نواصل توسيع نطاق التبادلات والتعاون مع جميع المنظمات الدولية ونظم مراقبة الصادرات ذات الصلة للنهوض بتنفيذ القرار من جميع جوانبه. وأود أن أسلط الضوء على المقرر المتخذ مؤخرا بشأن التصدي للخطر الذي يمثله استخدام الأسلحة الكيميائية وإمكانية استخدامها في المستقبل في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي يشجع الدول الأطراف على تعزيز تعاونها من أجل منع إنتاج هذه الأسلحة وحيازتها واستخدامها من جانب جهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية.

وأود أن أشكر فريق الخبراء على عمله. لقد سعى الفريق، في العام الماضي، جاهدا إلى مواصلة دعم اللجنة، على الرغم من محدودية الموارد وعرقلة أحد أعضاء اللجنة لتجديد عضويته لفترة طويلة. والاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن تعيين خمسة خبراء جدد سيمكن الفريق من الاضطلاع بأنشطته في ظروف أفضل. غير أنه لا يزال ينبغي شغل منصب الخبير الشاغر في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع أعضاء اللجنة على العمل بشكل بناء لإيجاد حل للمسألة.

نحتفل، في الشهر المقبل، بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1540 (2004)، وهي فرصة هامة لإعادة تأكيد التزامنا بالصك وتوعية الدول بالتزاماتها ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنية التي أعرب عنها الرئيس لتنظيم إحاطة مفتوحة هذا العام للدول والمنظمات الإقليمية والدولية. كما أننا على استعداد للمشاركة في مداولات اللجنة بغية الاحتفال بالذكرى السنوية ببيان رئاسي محتمل.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على عقد هذه الإحاطة بشأن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). ونعرب عن خالص الامتنان للسفير خوسي خافيير دي لا غاسكا، الممثل الدائم لإكوادور ورئيس اللجنة، على قيادته المتفانية وعلى المعلومات المستكملة الشاملة التي تشاطرها معنا. ونعرب أيضا عن تقديرنا لأعضاء اللجنة على مشاركتهم النشطة وتعاونهم والتزامهم الثابت، الذي توج بتوافق في الآراء بشأن تعيين خمسة مرشحين ذوي مؤهلات عالية لملء خمسة من المناصب الستة الشاغرة في فريق الخبراء. تكفل تلك الخطوة الاستراتيجية تزويد فريق الخبراء بالموارد الكافية لتقديم الدعم الفعال للأنشطة الحيوية للجنة في منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. ونود أيضا أن نهنئ اللجنة مقدما على الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لوجودها في 28 نيسان/أبريل، بمناسبة مرور عقدين من العمل الحاسم الأهمية في تعزيز الأمن العالمي وجهود نزع السلاح.

وخلال فعالية التوقيع الوزارية الرفيعة المستوى التي عقدت في 18 آذار/مارس، أعربت وزيرةُ الخارجية والتعاون في بلدنا عن امتناننا للعمل الجدير بالثناء الذي اضطلعت به هذه اللجنة البالغة الأهمية في توفير منبر للمناقشات بشأن الآثار الأمنية على الصعيد العالمي وضرورة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمواصلة تعاوننا مع لجنة القرار 1540 وفريق الخبراء التابع لها.

وأخيرا، نحث جميع الدول الأعضاء على التعاون الوثيق مع اللجنة وخبرائها لتعزيز الأمن العالمي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الجهود العالمية لنزع السلاح من خلال العمل الجماعي والتفاني الذي لا يتزعزع.

السيدة بن (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير خوسيه خافيير دلا غاسكا على تقريره عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) وأشيد بقيادته للجنة. وأود أيضا أن أنوه بفريق الخبراء وبدعمه القيم للجنة على الرغم من أنه يعمل من دون كامل عضويته.

في مشهد أمني عالمي متزايد التعقيد، هناك شواغل مستمرة بشأن احتمال حيازة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية أو تطويرها أو الاتجار بها أو استخدامها. وتحقيقا لتلك الغاية، لا غنى عن عمل لجنة القرار 1540، بدعم من فريق خبرائها، لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل تلك، وهي أسلحة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وتسلم غيانا بأن القرار 1540 (2004) هو أول قرار يعالج بشكل شامل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويتطلب القرار، بوصفه منتجا لمجلس الأمن، من جميع الدول أن تعتمد تشريعات وأن تنشئ نظم مراقبة وطنية فعالة لمنع انتشار تلك الأسلحة والاتجار بها.

وإذ ننوه بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في تنفيذ القرار 1540 (2004)، فإن المهمة المقبلة لضمان تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا لا تزال شاقة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1540 (2004) بالإجماع ونتطلع إلى المستقبل، يجب علينا أن نكثف جهودنا لتنفيذ القرار تنفيذا كاملا في مجالات التنفيذ والمساعدة والتعاون

والتوعية والشفافية على الصعيد الوطني. وينبغي لنا أن نكثف الجهود في تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء ومطابقة طلبات المساعدة بعروض الدعم والدخول في حوار مع الدول التي لم تقدم تقاريرها لتشجيع تقديم التقارير عن تنفيذ القرار 1540 (2004).

وبغية دعم تلك الجهود، نتطلع إلى اعتماد آلية مساعدة منقحة للمساعدة في التصدي للتحديات المتعلقة بطلبات المساعدة والسماح بتجهيز تلك الطلبات في الوقت المناسب وبكفاءة وتشجيع ردود الفعل من الدول بشأن ما إذا كانت طلباتها قد عولجت. كما نرحب باعتماد برنامج عمل اللجنة الحادي والعشرين ونتطلع إلى عقد إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وإلى استئناف الدورات التدريبية لنقاط الاتصال الإقليمية هذا العام.

وتؤكد غيانا، في اضطلاعها بمسؤوليات اللجنة، على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المرأة في عمليات صنع القرار في التنفيذ الوطني وأنشطة التوعية التي تضطلع بها اللجنة وفي تحسين تنفيذ القرار 1540 (2004). وذلك مكرس أصلا في القرار 2663 (2022)، الذي يشجع لجنة القرار 1540 على إيلاء الاعتبار الواجب لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وذات مغزى في جميع أنشطتها، والذي ينبغي تنفيذه.

وفي الختام، تلتزم غيانا بالعمل مع زملائها أعضاء اللجنة لتحقيق أهداف القرار 1540 (2004) والقرارات اللاحقة في سعينا الجماعي لتحقيق السلم والأمن العالميين.

السيد كودري (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، السفير خوسيه دلا غاسكا، على إحاطته الثاقبة التي تفصل أنشطة اللجنة والتقدم الذي أحرزته.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1540 (2004)، نظل ملتزمين التزاما قويا بتنفيذه تنفيذا كاملا. ويسلم بلدي، إذ شارك بشكل مباشر في التفاوض على القرار 1540 (2004) واتخاذه بالإجماع في عام 2004 – فقد كانت الجزائر آنذاك عضوا في مجلس الأمن – بالأهمية الحاسمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات غير التابعة للدول. وقد أصبح ذلك القرار التاريخي حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار.

وتشيد الجزائر بلجنة القرار 1540 على جهودها الدؤوبة لتعزيز التنفيذ العالمي للقرار. ونقدر عمل اللجنة في الانخراط مع الدول الأعضاء وتقديم المساعدة وتعزيز التعاون الدولي لتعزيز القدرات الوطنية في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونشير مع الارتياح إلى عدد الدول التي قدمت تقاريرها الوطنية وإلى وضع خطط عمل وطنية طوعية للتنفيذ. فتلك الجهود تبرهن على التزام الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004).

وتشدد الجزائر على أهمية تقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات إلى الدول التي تحتاج إليها. ونحث اللجنة على مواصلة جهودها في تيسير المساعدة ومطابقة الطلبات مع عروض الدعم. وفي ذلك الصدد، نقدر إسهامات المنظمات الدولية والإقليمية في مساعدة الدول على تنفيذ القرار 1540 (2004). وتعيد الجزائر تأكيد التزامها الثابت بالتنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004) وبالنظام العالمي لعدم الانتشار. ونشدد على ضرورة استمرار التعاون الدولي وتبادل المعلومات والعمل الجماعي لمنع حيازة الجهات غير التابعة للدول لأسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، تتطلع الجزائر إلى مواصلة التعاون والتقدم في السنوات المقبلة، بينما نعمل معا لإيجاد عالم أكثر أمنا وأمانا للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

أشكر السفير خوسيه خافيير دلا غاسكا على إحاطته. إن اليابان تقدر قيادته القوية وفريقه وتفانيهما الدؤوب في عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). ونعرب عن تقديرنا أيضا لفريق الخبراء.

قبل عشرين عاما اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 1540 (2004) الذي كان عنصرا حيويا في الهيكل العالمي لعدم

الانتشار، بوصفه أول صك دولي لمنع الجهات غير التابعة للدول، بما في ذلك الإرهابيون، من حيازة أسلحة الدمار الشامل، بطريقة شاملة. وقد تعاظم خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل هذا بفعل التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا، مثل تكنولوجيات المركبات غير المأهولة والذكاء الاصطناعي، وتزايد إمكانية الحصول على التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

وترحب اليابان بالاعتماد الناجح لبرنامج عمل هذا العام، الذي يشكل الآن دليلا تفصيليا لتوجيه عمل اللجنة إلى الأمام ويحدد أنشطة اللجنة الهامة، بما في ذلك النظر في برنامج متعدد السنوات للتوعية والأدلة التقنية الطوعية.

وتقدر اليابان تقديرا عاليا الدور الذي لا غنى عنه لفريق الخبراء. وينبغي لكل من اللجنة وفريق الخبراء التابع لها أن يضطلعا بدور أكثر استباقية لتقديم خبراتهما لدعم الدول الأعضاء في تحديد الثغرات والعقبات الرئيسية وإعداد خطط عملها الوطنية للتنفيذ. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تهانينا للخبراء الخمسة الجدد على تعيينهم مؤخرا، ونأمل مخلصين أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء لملء الشاغر الأخير من دون مزيد من التأخير. ولا يمكن أن يصبح ذلك المنصب الهام ضحية أخرى للعرقلة من جانب عضو معين في المجلس.

وتؤدي أنشطة التوعية الإقليمية ودون الإقليمية أيضا دورا هاما في زيادة تعزيز تنفيذ الدول الأعضاء للقرار 1540 (2004). وظلت اليابان تستضيف، منذ عام 1993، الحلقة الدراسية الآسيوية لمراقبة الصادرات، وكان آخرها في شباط/فبراير. وتقدر اليابان مشاركة السيد ديفيد ثيرارد، عضو فريق الخبراء، وإسهامه الكبير خلال الحلقة الدراسية. كما اضطلعت اليابان بدور هام من خلال مساهماتها المالية في تعيين أول منسق إقليمي للقرار 1540 (2004) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وبدعم مالي وموضوعي من مكتب شؤون نزع السلاح وحكومة اليابان، تخطط الفلبين وسنغافورة وبالاو حاليا لإجراء استعراضات الأقران هذا العام. وستكون الأولى من نوعها التي تُؤدَّى في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. كما ترحب اليابان بمبادرة لجنة القرار 1540 وحكومة الصين للمشاركة في استضافة الدورة التدريبية لنقاط الاتصال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أعيد تأكيد التزام اليابان الراسخ بتعزيز تنفيذ القرار 1540 (2004) لمنع وقوع أخطر الأسلحة في أيدي جهات غير تابعة للدول.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفِعَت الجلسة الساعة 16/20.